الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية

عنوان الموضوع: الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية *The Conceptual Framework of Financial Accounting*

كلمات مفتاحية:

الإطار المفاهيمي*Conceptual Framework*، الملاءمة *Relevance* ، التمثيل الصادق *Faithful Representation*، الحيادية *Neutrality* ، القابلية للتحقق*Verifiability*، القابلة للفهم*Understandability*، فرض الكيان الاقتصادي *Economic Entity Assumption*، فرض الاستمرارية *Going Concern Assumption*، فرض الوحدة النقدية *Monetary Unit Assumption*، فرض الدورية *Periodicity Assumption*، أساس الاستحقاق المحاسبي *Accrual Basis of Accounting*، أساسيات القياس *Measurement Principles*، التكلفة التاريخية *Historical cost*، القيمة العادلة *Fair value*.

ملخص الفصل:

تعتبر التقارير المالية المرآة التي تعكس عمل المحاسبة، وتمثل المنتج الرئيس لها، وهي مصممة من أجل تقديم معلومات تلقى القبول العام ومفيدة لجميع الأطراف ذات الصلة بالمنشأة. ومن أجل أن تقدم الغاية منها فيجب أن تصمم مجموعة من المعايير والقواعد الناظمة للعمل المحاسبي ككل بما فيها التقارير المالية، وقد قدم مجلس معايير المحاسبة الدولية (*IASB*) في عام 2010 إطار مفاهيمي للتقارير المالية محدد المفاهيم التي يجب أن تقوم عليها التقارير المالية، ولذلك فهو يشكل نظام متماسك ينطلق من الهدف الرئيس للتقارير المالية.

بناءً عليه، فإننا في هذا الفصل نركز على دراسة الإطار المفاهيمي للمحاسبة من منظور المعايير الدولية للتقارير المالية، حيث يتناول هذا الفصل دراسة الحاجة إلى الإطار المفاهيمي، ثم ننتقل إلى دراسة طبيعة الإطار المفاهيمي، وضرورة تطوير الإطار المفاهيمي، ومن ننتقل لدراسة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ونختتم الفصل بدراسة مفاهيم القياس والاعتراف والإفصاح.

المخرجات والأهداف التعليمية:

1. وصف فائدة الإطار المفاهيمي وهدف الإبلاغ المالي.
2. تحديد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والعناصر الأساسية للبيانات المالية.
3. مراجعة الافتراضات الأساسية للمحاسبة.
4. إمكانية شرح تطبيق المبادئ الأساسية للمحاسبة

2-1: الحاجة إلى إطار مفاهيمي:

يتم إعداد وعرض القوائم المالية للمستخدمين الخارجيين بواسطة العديد من المنشآت حول العالم. وعلى

الرغم من أن هذه القوائم المالية قد تظهر متماثلة من دولة إلى أخرى، إلا أنه يوجد اختلافات ربما سببها التباينات في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والقانونية، أو بسبب كون البلدان المختلفة تأخذ في الحسبان احتياجات مختلف مستخدمي القوائم المالية عند وضع المتطلبات المحلية. وقد أدت هذه الظروف المختلفة لاستخدام مجموعة متنوعة من التعريفات لعناصر القوائم المالية، مثل، الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والدخل والمصروفات. وقد نتج عن ذلك أيضاً استخدام ضوابط مختلفة لإثبات البنود في القوائم المالية وفي التفضيل لأسس مختلفة للقياس. وبهدف تضييق هذه الفروقات ظهرت الحاجة إلى إيجاد إطار مفاهيمي جامع وشامل يحتوي على مجموعة من الأهداف إضافة إلى وضع إرشادات وتوجيهات للممارسة العملية للمحاسبة. من جهة أخرى، فقد برزت الحاجة إلى إطار مفاهيمي عقب الفضائح التي طالت مهنة المحاسبة بعد انهيار كبرى الشركات على مستوى العالم كما ذكرنا سابقاً، وذلك بهدف استعادة ثقة الجمهور في عملية إعداد التقارير المالية.

وبناءً على هذه القضايا، فإننا نحتاج إلى إطار عمل مفاهيمي لكي تكون عملية وضع القواعد المحاسبية مفيدة، بحيث تستند إلى مجموعة مفاهيم راسخة وتتصل بها. وبالتالي فإن الإطار المفاهيمي المطوّر بشكل سليم يمكّن مجلس معايير المحاسبة الدولية من إصدار بيانات أكثر فائدة ومتسقة مع مرور الوقت، وينبغي أن ينتج عن ذلك مجموعة متناسقة من المعايير. ففي حال عدم وجود قواعد محددة بشكل سليم مقدمة ضمن إطار عمل مطور، فإن الأمر سيؤدي إلى أن يكون وضع المعايير قائماً على المفاهيم الفردية التي طورها كل عضو من أعضاء هيئة وضع المعايير، وبالتالي ستستند هذه المعايير إلى أطر مفاهيمية شخصية ستؤدي إلى استنتاجات مختلفة حول قضايا مماثلة حديثاً، أو مماثلة مما كانت عليه في السابق. ونتيجة لذلك، لن تكون المعايير متسقة مع بعضها البعض، وقد لا تكون القرارات السابقة مؤشراً على القرارات المستقبلية. علاوة على ذلك، يجب أن يزيد الإطار من فهم المستخدمين والثقة في التقارير المالية. كما يجب تعزيز قابلية المقارنة بين القوائم المالية للشركات. وبالتالي وكنتيجة للإطار المفاهيمي المطوّر بشكل سليم، ينبغي أن تكون المهنة قادرة على حل المشكلات العملية الجديدة والناشئة بسرعة أكبر من خلال الإشارة إلى إطار نظري أساسي قائم.

2-2: طبيعة الإطار المفاهيمي:

معظم الهيئات المهنية المتخصصة في وضع المعايير المحاسبية في العالم تقوم بوضع إطار مفاهيمي لأغراض إعداد المعايير المحاسبية، وإطار المفاهيم *Conceptual Framework* هو هيكل من الأهداف المترابطة إضافة إلى الأساسيات، فتحدد الأهداف أغراض عملية التقرير المالي بينما تمثل الأساسيات المفاهيم التي تساعد في تحقيق تلك الأهداف، وتوفر هذه المفاهيم إرشادات وتوجيهات في الممارسة العملية لاختيار الصفقات والأحداث والعمليات التي يجب أن تخضع للعمل المحاسبي، كما تحدد كيفية

الاعتراف بها وكيفية التقرير عنها في القوائم المالية.

والجدير ذكره إن الإطار المفاهيمي لا يستبدل أي معيار، فهو يجب أن يؤدي دوره كحجر الأساس في عملية وضع المعايير المحاسبية، ويساعد في إيجاد حلول لمشاكل الممارسة العملية الجديدة والناشئة. فيستند واضعوا المعايير ومستخدموا التقارير المالية والمدققون والأطراف الأخرى ذات الصلة بعملية التقرير المالي على الإطار المفاهيمي لمساعدتها في الوصول إلى فهم أفضل للطبيعة العامة لعملية التقرير المالي.

وطالما أن الإطار المفاهيمي لا يعتبر معيار تقرير مالي دولي فهو إذاً لا يحدد معايير لأغراض عملية قياس محددة أو إفصاحات بعينها. والغرض من الإطار المفاهيمي وفق مجلس معايير المحاسبة الدولية (*IASB*)، يتمثل في:

أ- مساعدة مجلس معايير المحاسبة الدولية في وضع معايير التقرير المالي الدولية *IFRS*وتطويرها مستقبلاً ومراجعة تعديل المعايير الحالية.

ب-مساعدة المجلس *IASB* في تحقيق التناغم *Harmonization* في الأنظمة والمعايير المحاسبية والإجراءات المرتبطة بعرض القوائم المالية من خلال وضع قاعدة وأساس لتقليل عدد البدائل المتاحة للمعالجات المحاسبية المسموح بها من قبل معايير التقرير المالي الدولية *IFRSs* .

ج- مساعدة الهيئات القائمة على وضع المعايير المحاسبية في كل دولة على تطوير معايير خاصة ببلدانها.

د- مساعدة معدي القوائم المالية في تطبيق معايير التقرير المالي الدولية والتعامل مع المواضيع التي لم تشكل حتى الآن إحدى موضوعات معايير التقرير المالي الدولية.

هـ- مساعدة المدققين في صياغة آرائهم عما إذا كانت القوائم المالية تلتزم بمتطلبات معايير التقرير المالي الدولية.

و- مساعدة مستخدمي التقارير المالية على تفسير المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية المعدة وفق معايير التقرير المالي الدولي.

ز- تزويد الأطراف التي لها مصلحة بعمل مجلس معايير المحاسبة الدولية بمعلومات حول مداخل وضع معايير التقرير المالي الدولية.

وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية الإطار المفاهيمي الجديد [7] عام 2010 الذي تناول

7-في عام 2004 صدر إطار مفاهيمي مشترك ما بين مجلس معايير المحاسبة الماليةFASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، وللمزيد من الاطلاع يمكن الرجوع إلى ملحق للمطالعة.

موضوعين رئيسيين هما:أهداف عملية التقرير المالي ذات الأهداف العامة والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفيدة. بينما تبقى عناصر الإطار المفاهيمي السابق سارية المفعول من دون تعديل حتى الآن.

ويحدد الإطار المفاهيمي المفاهيم التي تشكل ركيزة لإعداد القوائم المالية للمستخدمين الخارجيين، ويتعامل مع القضايا التالية:

أ- أهداف عملية التقرير المالية .

ب-الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة.

ج- التعريفات والاعتراف والقياس لعناصر القوائم المالية.

د- مفاهيم المحافظة على رأس المال.

هـ-أهداف عملية التقرير المالي.

فيشكل تحديد الهدف من عملية التقرير المالي نقطة البداية في بناء المعايير المحاسبية وتنظيم السياسات المحاسبية المتعلقة بالمعالجة والقياس في الواقع العملي، فتحديد مستخدم محدد يلزم على المحاسبة صوغ السياسات المحاسبية والإجراءات التي تفضي إلى معلومات محددة تلبي احتياجات ذلك المستخدم. إلا أنه ونظراً لطبيعة المحاسبة وعملية التقرير المالي من حيث وجود أطراف متعددة تعتمد على معلومات التقرير المالي في اتخاذ القرارات ذات الصلة بالمنشأة من ناحية، ونظراً للآثار الاقتصادية لعملية التقرير المالي ودور المعلومات المحاسبية في تحويل الثروة بين الأطراف، فإنه يتم التأكيد بشكل مستمر على الأهداف العامة لعملية التقرير المالي إذ أن المحاسبة وعملية التقرير المالي غير مصممة لخدمة طرف دون آخر.

وقد يبدو هذا الكلام نظرياً إلى حد ما، إذ أن عملية الإفصاح تتوجه بشكل أساسي إلى الأطراف الخارجية التي لا تتمكن من الوصول مباشرة إلى البيانات المالية الخاصة بالمنشأة، كما أن هناك أطراف محددة من بين تلك الأطراف الخارجية لها المصلحة الأساسية في المنشأة، لذلك فإن الإطار المفاهيمي يركز على تحديد مستخدمين رئيسيين للتقارير المالية والممثلين بموردي رأس المال سواء كانوا من حملة الأسهم (المستثمرون الحاليون و المرتقبون) أم من الدائنين، ولكن هذا لا يعني أن تلك المعلومات التي تنشر من خلال التقارير المالية لا تفيد الأطراف الأخرى، إذ يؤكد الإطار المفاهيمي على أن عملية التقرير المالي هي ذات أغراض عامة، وإن كانت موجهة بشكل رئيسي إلى خدمة الأطراف التي تتولى توفير الأموال أو مصادر الأموال للمنشأة إلا أنها مفيدة لأطراف أخرى.

ووفقاً للإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية فإن الهدف إذاً من عملية التقرير المالي هو تقديم معلومات مالية حول منشأة التقرير تكون مفيدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين، والمقرضين والدائنين الآخرين في عملية اتخاذهم للقرارات المتعلقة بتقديمهم الموارد المالية للمنشأة. وهذه القرارات تتضمن: شراء أو بيع أو الاحتفاظ بأدوات حقوق الملكية أو أدوات الدين وتقديم أو سداد القروض والأشكال الأخرى من الائتمان. ويعتبر مجلس معايير المحاسبة الدولية أن العديد من المستثمرين الحاليين

والمرتقبين والمقرضين والدائنين الآخرين لا يمكنهم أن يطلبوا من المنشأة أن تقدم المعلومات لهم مباشرة ويجب أن يعتمدوا على التقارير المالية ذات الأغراض العامة في جزء كبير من المعلومات المالية التي يحتاجونها. ويجب الأخذ بالحسبان أن التقارير المالية لا يمكنها أن توفر جميع المعلومات التي تحتاجها تلك الأطراف. ولذلك يجب عليها أن تدرس المعلومات التي يمكن الحصول عليها من مصادر أخرى. كما أن الأطراف الأخرى كالقائمين على العمليات التنظيمية وأعضاء المجتمع بشكل عام بخلاف المستثمرين والمقرضين قد يجدون في التقارير المالية منفعة أو فائدة. وعلى كل حال تلك التقارير لا توجه مباشرة إلى تلك الأطراف وحتى تحقق هذه الأهداف، فإن تلك القوائم المالية تعد وفق أساس الاستحقاق، ويتولى أساس الاستحقاق تصوير تأثيرات الصفقات والأحداث والظروف الأخرى على موارد المنشأة والتزاماتها في الفترات التي تحدث فيها تلك التأثيرات، حتى ولو كانت آثار تلك العمليات النقدية سواء كانت مقبوضات أم مدفوعات تحدث في فترات أخرى. وهذا أمر مهم لأن المعلومات المتعلقة بموارد المنشأة والتزاماتها والتغيرات في تلك الموارد والالتزامات خلال الفترة يوفر أساس أفضل لتقييم الأداء الحالي والسابق مقارنة بالاعتماد فقط على معلومات المقبوضات والمدفوعات النقدية لوحدها التي تمت خلال الفترة.

بالنتيجة، يرى مجلس المعايير المحاسبة الدولية أن الهدف من عملية التقرير المالي هو تقديم معلومات مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، إذا اعتبر أن القوائم المالية معدة لهذا الغرض تحقق المتطلبات العامة لاحتياجات المستخدمين حيث أن جميع المستخدمين يتخذون قرارات اقتصادية من أمثلتها:

أ- اتخاذ قرار بتوقيت شراء أو بيع أو الاحتفاظ باستثمارات الأسهم

ب-تقييم مسؤوليات الإدارة أو دورها في تمثيل المصالح *Stewardship*.

ج-تقييم قدرة المنشأة على سداد التزاماتها تجاه الموظفين.

د- تقييم قدرة المنشأة على سداد الديون المقترضة.

هـ-تحديد السياسات الضريبية.

و- تحديد توزيعات الأرباح.

ز- إعداد البيانات اللازمة للحسابات القومية.

ح-تنظيم أنشطة المنشأة.

ومع ذلك يقر المجلس، بأن الحكومات على وجه الخصوص، قد تحدد متطلبات مختلفة أو إضافية لأغراضها الخاصة. وعلى الرغم من ذلك، فإنه ينبغي ألا تؤثر هذه المتطلبات على القوائم المالية المنشورة لصالح المستخدمين الآخرين ما لم تستوفي أيضاً احتياجات أولئك المستخدمين الآخرين.

2-3: تطوير الإطار المفاهيمي:

يتكون إطار مفاهيم التقرير المالي الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية من مقدمة وأربعة فصول

كما يلي:

الفصل الأول: هدف التقارير المالية ذات الغرض العام.

الفصل الثاني:المنشأة المعدة للتقارير (لم تصدر بعد).

الفصل الثالث: الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة.

الفصل الرابع: الإطار. حيث تم تطوير هذه المواد قبل إنشاء مجلس معايير المحاسبة الدولية ولكنها تعتبر جزءًا من الإطار المفاهيمي حتى يتم تغييره أو تحديثه (لم يُعدل النص المتبقي من الإطار لإعداد وعرض القوائم المالية (1989) ليعكس التغيرات التي تمت بموجب معيار المحاسبة الدولي /1/ "عرض القوائم المالية" المُنقح في سنة 2007) ، وتتألف مما يلي:

1. الافتراض الأساسي – الاستمرارية.
2. عناصر القوائم المالية.
3. الاعتراف بعناصر القوائم المالية.
4. قياس عناصر القوائم المالية.
5. مفاهيم رأس المال وصيانة رأس المال.

وتم الانتهاء من الفصلين الأول والثالث مؤخراً. ومع ذلك، يجب القيام بالكثير من العمل في الأجزاء المتبقية من الإطار المفاهيمي. وقد أعطى مجلس معايير المحاسبة الدولية الأولوية لإتمامه حيث أن مجلس الإدارة ضمن أي شركة يدرك الحاجة إلى مثل هذا الإطار المتكامل لخدمة مجموعة المستخدمين المتنوعين. ويجب التأكيد مرة أخرى على أن الإطار المفاهيمي ليس معيارًا لإعداد التقارير المالية، وبالتالي فإن المعايير الدولية للتقارير المالية لها الأسبقية دائماً حتى في حال وجود تعارض مع الإطار المفاهيمي. وينبغي أن يوفر إطار المفاهيم إرشادات في العديد من الحالات التي لا تغطى فيها من قبل معايير التقارير المالية الدولية.

وعلى الرغم من وجود حالات تعارض، فإن عملية تطوير معايير دولية مستقبلية للتقرير المالي تتم من خلال الاسترشاد بإطار المفاهيم إضافة إلى مراجعة المعايير الدولية الحالية للتقرير المالي، وبالتالي فإن عدد حالات التعارض بين "إطار المفاهيم" و"المعايير الدولية للتقرير المالي" سوف تتقلص بمرور الوقت. كما أن "إطار المفاهيم" يجب أن يُحدَّث من وقت لآخر على أساس خبرة المجلس من العمل بموجبه.

2-4: مفاهيم أساسية:

طالما أن التقارير المالية هي المصدر الأساسي للمعلومات التي يحتاجها كل من المستثمرين والدائنين والمقرضين والمحللين وحتى إدارة المنشأة، التي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم. بالتالي تعتبر المعلومات ضالة متخذي القرارات من مستثمرين ومحللين وغيرهم، فهم يبحثون عن المصادر التي توفر لهم المعلومات الملائمة لاتخاذ قرارات فعالة، وتمثل التقارير المالية مصدراً رئيساً للمعلومات التي تعتمد عليها هذه الأطراف. وقد شكلت هذه القضية تحديات ومسؤوليات على الجهات التي تعد وتقدم هذه المعلومات، وخاصة الإدارة ومدى مصداقيتها في الإفصاح عن المعلومات المهمة، والمحاسبين الذين يقومون بإعدادها ومدققي الحسابات الذين يصدقون عليها.

من جهة ثانية تمثل المعلومات التي تقدمها هذه التقارير نتاج النظام المحاسبي والقواعد والمبادئ المحاسبية المطبقة بشكل عام، وتتوقف خصائص وطبيعة هذه المعلومات على طبيعة المبادئ والمعايير المطبقة على اختلاف الجهات القائمة على توفير هذه المعلومات. ولكي تقدم هذه المعلومات الفائدة المرجوة منها فيجب أن تتصف بخصائص نوعية، ولذلك تشكل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية محور اهتمام إطار مفاهيم التقرير المالي، فهي تعتبر بمثابة صلة وصل مابين الهدف من المحاسبة، وكيف يجب أن تكون المحاسبة (الاعتراف والقياس وعرض القوائم المالية). وتنطبق الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة على المعلومات المالية المتوفرة في القوائم المالية، إضافة إلى المعلومات المالية المتوفرة بطرق أخرى. وبالمثل، تنطبق التكلفة، التي تعد قيداً شائعاً على قدرة المنشأة المعدة للتقرير على توفير معلومات مالية مفيدة. وبالرغم من ذلك، قد تختلف الاعتبارات عند تطبيق الخصائص النوعية وقيد التكلفة للأنواع المختلفة من المعلومات. على سبيل المثال، قد يختلف تطبيقها على المعلومات المستقبلية عن تطبيقها على المعلومات عن الموارد الاقتصادية الموجودة والمطالبات الحالية، وعلى التغيرات فيتلك الموارد والمطالبات.

2-4-1: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

وحتى تكون المعلومات المالية مفيدة، يجب أن تكون ملائمة وتعبر –بصدق– عما تستهدف أن تعبر عنه. تُعزَّز فائدة المعلومات المالية إذا كانت قابلة للمقارنة، وقابلة للتحقق، وتتوفر في الوقت المناسب وقابلة للفهم.

2-4-1-1: الخصائص الرئيسية *fundamental qualitative characteristic*:

تشكل خاصيتي الملاءمة والتمثيل الصادق الخاصيتين الرئيستين للمعلومات المالية، وتأتي أهميتهما في توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات.

2-4-1-1-1: الملاءمة*Relevance*:

وتعني ملاءمة المعلومات أن هذه المعلومات تتوافق مع احتياجات ومتطلبات مستخدميها وفقا للغرض المطلوب استخدامها فيه، وأنها تؤثر في القرار المتخذ أو المراد اتخاذه، وتتوقف درجة ملاءمة المعلومات على نوعية وطبيعة القرار المطلوب اتخاذه. أي، هي تلك المعلومات التي تكون قادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون. يمكن أنتكون المعلومات قادرة على إحداث فرق في قرار حتى ولو اختار بعض المستخدمين عدم الاستفادة منها، أو كانوا –بالفعل– على علم بها من مصادر أخرى. وتحقق المعلومات المالية خاصية الملاءمة إذا كان لها قيمة تنبؤية، أو قيمة تأكيدية، أو كلاهما معاً. كما يلي:

- **قيمة تنبؤية*predictive value*:** إذا كان من الممكن أن تُستخدم كمدخلات في العمليات التنبؤية المستخدمة من قبل المستثمرين لتشكيل توقعاتهم الخاصة حول المستقبل. لا يلزم –بالضرورة– أن تكون المعلومات المالية نفسها تنبؤً، أو توقعاً ليكون لها قيمة تنبؤية. على سبيل المثال، إذا كان المستثمرون المحتملون مهتمين بشراء أسهم عادية في شركة (*X*) فيجوز لهم تحليل مواردها الحالية والمطالبات المتعلقة بهذه الموارد ومدفوعاتها من الأرباح وأداء دخلها السابق للتنبؤ بحجم وتوقيت ومستقبل تدفقاتها النقدية.
- **قيمة تأكيدية*confirmatory value*:**إذا كانت توفر تغذية عكسية عن (تُؤكد، أو تغير) تقويمات سابقة، بكلمات أخرى إذا كانت المعلومات تمكن المستخدمين مقارنة الموازنات المقدرة مع تلك المنفذة وتحليل الانحرافات.

ترتبط القيمة التنبؤية والقيمة التأكيدية للمعلومات المالية ببعضها البعض. فالمعلومات التي يكون لها قيمة تنبؤيه –غالباً– يكون لها قيمة تأكيدية أيضاً. فعلى سبيل المثال، يمكن مقارنة معلومات الإيراد للسنة الحالية، التي يمكن أن تستخدم على أنها أساس للتنبؤ بالإيرادات في السنوات المستقبلية، مع تنبؤات الإيراد للسنة الحالية التي تم إجراؤها في السنوات السابقة. يمكن أن تساعد نتائج تلك المقارنات المستخدم على تصحيح وتحسين الإجراءات التي كانت تستخدم لإجراء تلك التنبؤات السابقة.

- **الأهمية النسبية *Materiality*:**تكون المعلومات ذات أهمية نسبية، إذا كان من الممكن أن يؤثر حذفها، أو سوء عرضها على القرارات التي يتخذها المستخدمون على أساس المعلومات المالية عن منشأة معدة للتقرير بعينها. بعبارة أخرى، تعد الأهمية النسبية جانباً محدداً من الملاءمة – للمنشأة – يستند إلى طبيعة البنود التي ترتبط بها المعلومات في سياق تقرير مالي لمنشأة بعينها، أو إلى حجم

هذه البنود أو إليهما معا. وبالتالي، لا يمكن أن يحدد المجلس حداً كمياً موحداً للأهمية النسبية، أو أن يحدد – مسبقاً– ما قد يكون ذا أهمية نسبية في موقف معين.

ويعتبر تقييم الأهمية النسبية أحد أكثر جوانب المحاسبة صعوبة، لأنه يتطلب تقييم الحجم النسبي وأهمية عنصر ما. ومع ذلك، من الصعب تقديم إرشادات ثابتة في الحكم عند وجود عنصر ما أو عدم وجوده. وتختلف النسبية مابين كل من الحجم النسبي والأهمية النسبية. ولتوضيح ذلك يمكن أن نأخذ المثال التالي:

البيان	شركة (س)	شركة (ع)
المبيعات	200,000	20,000,000
يطرح التكاليف والمصاريف	(180,000)	(18,000,000)
دخل التشغيل	20,000	2,000,000
مكاسب غير عادية	10,000	40,000

من الملاحظ أن كلتا الشركتين قد حققتا صافي دخل تشغيل، ومعدل دخل التشغيل متساوي بينهما بمقدار 10%، ونلاحظ أن الشركة الأولى (س) لديها مكاسب غير عادية نسبتها 50% من دخل التشغيل، أما الشركة الثانية (ع) لديها مكاسب غير عادية نسبتها 2% فقط، مما يعني أن عدم إدراج المكاسب غير العادية بالنسبة للشركة (س) سيؤدي إلى تأثر دخل الشركة بشكل كبير ولا يعتبر مهماً بالنسبة للشركة (ع) وهنا يبرز لدينا أهمية الحجم النسبي.

2-4-1-1-2: التمثيل الصادق *Faithful Representation*:

يعبر التمثيل الصادق عن مدى الاعتماد على صدق أو حقيقية أو واقعية شيء ما، بالتالي فهي تمثيل للواقع كما هو دون تحريف. وتمتلك المعلومات خاصية المصداقية إذا كانت تخلو من الخطأ المادي والتحيز ويمكن التحقق من المعلومات في أي وقت كان، بحيث تكون المعلومات المقدمة علمية ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات. وتعبر التقارير المالية عن الظواهر الاقتصادية بكلمات وبأرقام. وحتى تكون المعلومات المالية مفيدة، يجب ألا تعبر –فقط– عن الظواهر الملائمة، بل يجب أن تعبر – أيضاً– بصدق عن الظواهر التي تستهدف التعبير عنها.

ولكي يكون التمثيل صادقاً بشكل كامل، يجب أن يكون للوصف ثلاث خصائص، حيث يجب أن يكون كاملاً ومحايداً وخالياً من الخطأ.

- **التمثيل الكامل *Completeness*:**

يشمل الوصف الكامل جميع المعلومات التي تعد ضرورية لتمكين المستخدم من فهم الظاهرة الموصوفة، بما في ذلك جميع التوصيفات والتوضيحات الضرورية. فعلى سبيل المثال، التصوير الكامل لمجموعة الأصول سيشمل – في الحد الأدنى– وصفاً لطبيعة الأصول، ووصفاً رقمياً لجميع

الأصول في المجموعة، وتوضيحا لما يعبر عنه الوصف الرقمي (على سبيل المثال، تكلفة تاريخية، تكلفة معدلة، أو القيمة العادلة). وقد يستلزم الوصف الكامل لبعض البنود توضيحات لحقائق مهمة عن جودة وطبيعة البنود، والعوامل والظروف التي يمكن أن تؤثر على جودتها وطبيعتها، والإجراء المستخدم لتحديد الوصف الرقمي.

- **الحيادية *Neutrality*:**

الحيادية في اللغة تعني المجانبة وعدم الانحياز أو الميل إلى أي طرف، أي عدم تغليب وجهة نظر على أخرى بحيث تخدم شخص دون آخر. ولذلك تتصف المعلومات بالحيادية عندما تكون خالية من التحيز، بحيث تكون المعلومات المقدمة عادلة ويمكن قياسها. وأن تكون معدة لتخدم مصالح كافة الأطراف المهتمة بهذه المعلومات، وليس خدمة لأحد الأطراف المفضلين فقط، أي بمعنى آخر، يركز معيار الحيادية على الموضوعية والتوازن في عرض المعلومات. مثال ذلك، يجب أن تفصح الشركات في الملاحظات المرفقة مع القوائم المالية عن معلومات الدعاوى القضائية في حال وجودها.

- **الخلو من الخطأ *Free from Error*:**

ويعني الخلو من الخطأ أنه لا يوجد أخطاء، أو حذف في وصف الظاهرة، وأنه قد أُختير وطُبق الإجراء المستخدم لإنتاج المعلومات التي يتم التقرير عنها بدون أخطاء في الإجراء. وفي هذا السياق، لا يعنى الخلو من الخطأ الدقة الكاملة من جميع الجوانب. فعلى سبيل المثال، لا يمكن تحديد ما إذا كان تقدير سعر غير ملحوظ أو قيمة غير ملحوظة تقدير دقيق أو غير دقيق. وعلى كل حال، يمكن أن يكون التعبير عن ذلك التقدير صادقاً، إذا وُصف المبلغ – بشكل واضح ودقيق – على أنه تقدير، وإذا تم توضيح طبيعة وحدود إجراء التقدير، وإذا لم تحدث أخطاء في اختيار وتطبيق الإجراء المناسب لتطوير التقدير.

ويجب عند تطبيق الخصائص الأساسية في معرض تقديم معلومات مفيدة، فإنه يجب أن تكون هذه المعلومات ملائمة – وفي ذات الوقت – مُعبر عنها بصدق. فالتعبير الصادق عن ظاهرة غير ملائمة، أو التعبير غير الصادق عن ظاهرة ملائمة، لا يساعد المستخدمين في اتخاذ قرارات جيدة.

وعادة ما يكون إجراء تطبيق الخصائص النوعية الأساسية أكثر كفاءة وفعالية كما يلي: (مع مراعاة آثار الخصائص المعززة وقيد التكلفة، التي لم تؤخذ في الحسبان في هذا المثال):

1. تحديد ظاهرة اقتصادية من الممكن أن تكون مفيدة لمستخدمي المعلومات المالية للمنشأة المعدة للتقرير.
2. تحديد نوع المعلومات عن تلك الظاهرة التي ستكون أكثر ملاءمة إذا كانت متاحة ويمكن التعبير عنها بصدق.

3. تحديد ما إذا كانت تلك المعلومات متاحة ويمكن أن يُعبر عنها بصدق. وإذا تم ذلك، فإن إجراء استيفاء الخصائص النوعية الأساس ينتهي عند هذه النقطة. وإلا فيكرر الإجراء مع النوع التالي الأكثر ملاءمة من المعلومات.

2-4-1-2: الخصائص النوعية المعززة *Enhancing qualitative characteristic*:

تعتبر الخصائص النوعية المعززة مكملاً للخصائص النوعية الأساسية، وهذه الخصائص تركز وتميز المعلومات المفيدة أكثر من المعلومات الأقل فائدة. وهذه الخصائص المعززة هي:

- **القابلية للمقارنة*Comparability*:**

تنطوي قرارات المستخدمين على الاختيار من بين عدة بدائل، على سبيل المثال، البيع، أو الاحتفاظ باستثمار، أو الاستثمار في المنشأة المعدة للتقرير أو منشأة أخرى. وبالتالي، تعد المعلومات عن المنشأة المعدة للتقرير أكثر فائدة وتكون لها قابلية للمقارنة إذا تحققت بها الشروط التالية:

1. أمكن مقارنتها بمعلومات مشابهة عن منشآت أخرى، وبمعلومات مشابهة عن المنشأة نفسها لفترة أخرى، أو لتاريخ آخر.

2. إذا تمكن المستخدمين من تحديد وفهم أوجه التشابه والاختلافات بين البنود.

بخلاف الخصائص النوعية الأخرى، لا ترتبط القابلية للمقارنة ببند واحد. تتطلب المقارنة بندين اثنين- على الأقل. ورغم أن الثبات يرتبط بالقابلية للمقارنة، إلا أنهما مختلفان. فالثبات يشير إلى استخدام الطرق نفسها للبنود نفسها، إما من فترة إلى فترة داخل المنشأة المعدة للتقرير، أو في فترة واحدة عبر المنشآت. فإذا اعتبرنا أن القابلية للمقارنة تعد الهدف؛ فإن الثبات يساعد على تحقيق هذا الهدف. ومن الجدير ذكره أن القابلية للمقارنة لا تعني التطابق التام. حتى تكون المعلومات قابلة للمقارنة، فإن الأشياء المتشابهة يجب أن تبدو متشابهة، والأشياء المختلفة يجب أن تبدو مختلفة. ولا تُعزز قابلية المعلومات المالية للمقارنة من خلال جعل الأشياء المختلفة تبدو متشابهة، كما لا تُعزز من خلال جعل الأشياء المتشابهة تبدو مختلفة. فمن المحتمل تحقيق درجة ما من القابلية للمقارنة من خلال استيفاء الخصائص النوعية الأساسية. ينبغي أن يحوز التعبير الصادق عن ظاهرة اقتصادية ملائمة – بالطبع- على درجة ما من القابلية للمقارنة مع التعبير الصادق عن ظاهرة اقتصادية ملائمة مشابهة من قبل منشأة أخرى معدة للتقرير. وعلى الرغم من أنه يمكن التعبير عن ظاهرة اقتصادية معينة – بصدق- بطرق متعددة، إلا أن السماح بطرق محاسبية بديلة للظاهرة الاقتصادية نفسها، يقلص من القابلية للمقارنة.

- **القابلية للتحقق*Verifiability*:**

تساعد القابلية للتحقق التأكيد للمستخدمين بأن المعلومات تعبر – بصدق- عن الظاهرة الاقتصادية التي تستهدف التعبير عنها. وتعنى القابلية للتحقق أنه بإمكان مراقبين مختلفين، على قدر من المعرفة ومستقلين، التوصل إلى النتائج نفسها، رغم أنه ليس من الضروري أن يكون اتفاقاً كاملاً، على أن وصفاً

معيناً هو تعبير صادق. لا يلزم المعلومات الكمية أن تكون تقديراً لنقطة واحدة حتى تكون قابلة للتحقق. يمكن التحقق – أيضاً– من نطاق من المبالغ المحتملة ومن الاحتمالات المتعلقة بها. ويمكن أن يكون التحقق مباشراً، أو غير مباشر. يعني التحقق المباشر التحقق من مبلغ، أو تعبير آخر من خلال الملاحظة المباشرة، على سبيل المثال، من خلال عد النقد. ويعنى التحقق غير المباشر فحص المدخلات لنموذج أو معادلة، أو أسلوب آخر، وإعادة حساب المخرجات باستخدام المنهجية نفسها. مثال ذلك التحقق من المبلغ الدفتري للمخزون من خلال فحص المدخلات (الكميات والتكاليف) وإعادة حساب مخزون آخر المدة باستخدام نفس افتراض تدفق التكلفة (على سبيل المثال، استخدام طريقة الوارد أولاً صادر أولاً). وقد لا يكون من الممكن التحقق من بعض التوضيحات والمعلومات المالية المستقبلية إلا في فترة مستقبلية.

ولمساعدة المستخدمين على تحديد ما إذا كانوا يريدون استخدام تلك المعلومات، فإنه عادةً ما يكون من الضروري الإفصاح عن الافتراضات الأساسية، وطرق جمع المعلومات والعوامل والظروف الأخرى التي تؤيد المعلومات.

- **توفير المعلومات في الوقت المناسب*Timeliness*:**

يعنى توفير المعلومات في الوقت المناسب إتاحة المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في القرارات. وبشكل عام، المعلومات الأقدم هي معلومات أقل فائدة. وعلى الرغم من ذلك، وقد تتصف بعض المعلومات بأنها متاحة في الوقت المناسب بعد فترة طويلة من نهاية فترة التقارير المالية. ويمكن أن تعزز المعلومات الملائمة المتاحة في أقرب وقت من قدرتها على التأثير في القرارات، ويمكن أن يؤدي الافتقار إلى حسن التوقيت إلى سلب المعلومات فائدتها.

- **القابلة للفهم *Understandability*:**

ترتبط قابلية المعلومات للفهم بكل من تصنيف المعلومات وتحديد خصائصها، إضافة إلى عرضها بوضوح وعملية تلخيصها أو إيجازها، مع الأخذ بالحسبان لما يلي:

1. بعض الظواهر معقدة بطبيعتها، ويصعب فهمها، لذلك قد يؤدى استبعاد المعلومات عن تلك الظواهر من التقارير المالية إلى جعل المعلومات في تلك التقارير المالية أسهل للفهم. إلا أنه يجب الأخذ بالحسبان احتمال أن يؤدي ذلك إلى جعل التقارير غير كاملة، وبالتالي يُحتمل أن تكون مضللة.
2. تُعدّ التقارير المالية للمستخدمين الذين لديهم معرفة معقولة بالأعمال والأنشطة الاقتصادية، ويقومون بمراجعة وتحليل المعلومات بقدر من العناية.

2-5: الفروض الأساسية في المحاسبة:

2-5-1: فرض الكيان الاقتصادي *Economic Entity Assumption*:

وتعني أنه يمكن تحديد (تعريف) النشاط الاقتصادي بدرجة محددة من الاستقلالية، أي أن الشركة تحتفظ بنشاطها بشكل منفصل ومتميز عن نشاط المالكين، ونشاط أي من الكيانات الاقتصادية الأخرى. ويتطلب هذا الفرض من الشركة أن تسجل النشاطات المالية للشركة بشكل منفصل عن نشاطات المالكين ونشاطات الإدارة.

وإن مفهوم الكيان الاقتصادي لا يطبق على فصل النشاطات على مستوى الشركات المتنافسة، حيث يمكن اعتبار الفرد أو القسم، الفرع أو حتى كامل الصناعة كوحدة اقتصادية منفصلة إذا أردنا أن نفهمها بهذا المفهوم. وهكذا فإن مفهوم الكيان الاقتصادي لا يعني بالضرورة الكيان القانوني. فالشركة الأم والشركات التابعة لها تمثل كيانات قانونية منفصلة، إلا أن دمج أنشطتها لأغراض المحاسبة والإفصاح لا يتعارض مع فرضية الكيان الاقتصادي.

2-5-2: فرض الاستمرارية *Going Concern Assumption*:

تعد القوائم على أن المنشأة مستمرة في عملها مستقبلاً وأن حالة التصفية هي حالة استثنائية ما لم تهدف الإدارة إلى تصفية المنشأة أو التوقف عن العمل أو أنه لم يعد أمامها خيار واقعي سوى القيام بذلك. وإذا تم خلال هذا الفرض فإن القوائم المالية تعد وفق أسس مختلفة كما في حالات التصفية، وعلية يفترض أن ليس لدى المنشأة النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص كبير في حجم عملياتها، ولكن إذا وجدت مثل هذه النية أو الحاجة قد يتطلب إعداد القوائم المالية على أساس مختلف، وفي مثل هذه الحالة يجب أن يتم الإفصاح عن الأساس المستخدم. وقد تضمن معيار المحاسبة الدولي رقم (1) الاعتبارات المتعلقة بفرض الاستمرارية عند عرض القوائم المالية وما يجب القيام به لتقييم هذا الافتراض، إذ عدّ أنه:

أ- يجب أن تقيم الإدارة استمرارية المنشأة، وإذا ثبت خلال هذا التقييم وجود شكوك جوهرية فيما يتعلق بقدرة المنشأة على الاستمرار فيجب أن يتم الإفصاح عن هذه الحقيقة، وما هو السبب الذي من أجله تم اعتبار المنشأة غير مستمرة.

ب-عند تقييم مدى ملائمة الافتراض المحاسبي الخاص بالاستمرارية، تأخذ الإدارة في حسبانها كافة المعلومات المتاحة عن المستقبل المنظور والذي يمثل فترة لا تقل عن اثني عشر شهراً من تاريخ الميزانية.

ولهذا يمثل فرض الاستمرارية محوراً مهماً في فهم عملية التقارير المالية والقياس الدوري، إذ أنه وفق هذا الفرض فإن المنشأة مستمرة في عملها، وبالتالي فإن الحكم على المنشأة وأدائها يتطلب الانتظار حتى انتهاء هذا العمر والمفترض أنه غير محدد.

2-5-3: فرض الوحدة النقدية *Monetary Unit Assumption*:

وتعني أن النقود تشكل القاسم المشترك العام للنشاط الاقتصادي وتقدم الأساس الملائم للقياس والتحليل المحاسبي. ومن ثم فإن فرضية الوحدة النقدية الأكثر كفاءة للتعبير عن التغيرات في رأس المال، وفي تبادل السلع والخدمات بالنسبة للأطراف المهتمة. ولذلك يمكن اعتبار هذا الفرض قابل للتطبيق عالمياً.
إن تطبيق هذه الفرضية يعتمد على فرض أساسي مفاده أن البيانات الكمية مفيدة في إيصال المعلومات الاقتصادية وفي اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

2-5-4: فرض الدورية *Periodicity Assumption*:

يقتضي هذا الفرض تقسيم الشركة لأنشطتها الرئيسية إلى فترات دورية تسمى الفترات المحاسبية، قد تكون فترات شهرية، ربع سنوية، نصف سنوية، وسنوية. وكلما كانت الفترة المالية أقصر كلما أصبح تحديد صافي الدخل أكثر صعوبة. فرغبة المستثمرين في معرفة نتيجة عمل الشركة بشكل سريع، يدفع إلى إعداد قوائم مالية شهرية أو ربعية، وفي هذه الحالة قد تكون المعلومات مضللة أو عرضة للتلاعب من قبل القائمين عليها.
لذلك يعتبر تحديد الفترة المحاسبية ضرورة ملحة لا سيما وأن دورات الإنتاج أصبحت أقصر، إضافة إلى تقديم المعلومات للمهتمين بها عبر شبكات الانترنيت.

2-5-5: أساس الاستحقاق المحاسبي *Accrual Basis of Accounting*:

يشكل أساس الاستحقاق حجر الزاوية في الممارسة العملية للمحاسبة، وهناك تأكيد بالنسبة للمحاسبة، بأن تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي (أو ما يعرف بمحاسبة الاستحقاق) يقدم معلومات مهمة ومفيدة عن حجم نشاط المنشأة وحجم أرباحها، فتلعب هذه المعلومات دوراً مهماً في القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. وقد ركزت الهيئات المهنية في المحاسبة على أفضلية المعلومات الناتجة عن تطبيق أساس الاستحقاق مقارنة بالمعلومات الناتجة عن تطبيق الأساس النقدي، فقد عدَّ مجلس معايير المحاسبة الدولية أنه حتى تحقق البيانات المالية أهدافها فإنها يجب أن تعد وفقاً لأساس الاستحقاق المحاسبي، إذ يتم الاعتراف بآثار المعاملات والأحداث والظروف الأخرى على الموارد الاقتصادية للمنشأة فيتم المطالبة

في الفترات التي حصلت فيها تلك الآثار، حتى وإن حُصّلت المقبوضات والمدفوعات النقدية الناتجة في فترة مختلفة. هذا الأمر مهم لأن المعلومات حول الموارد الاقتصادية أفضل للمنشأة ومطالباتها والتغيرات في مواردها الاقتصادية خلال فترة معينة، إذ تقدم أساساً لتقييم الأداء المالي السابق والمستقبلي للمنشأة مقارنة بالمعلومات الوحيدة حول المقبوضات والمدفوعات النقدية خلال تلك الفترة، فالبيانات المالية المعدة على أساس الاستحقاق تُبلّغ المستخدمين ليس فقط عن العمليات المالية السابقة المنطوية على دفع واستلام النقدية بل تبلغهم كذلك عن التزامات دفع النقدية في المستقبل وعن الموارد التي تمثل نقدية والتي سيجري استلامها في المستقبل. وعليه، فإنها توفر ذلك النوع من المعلومات حول العمليات المالية السابقة والأحداث الأخرى التي تعتبر أكثر فائدة للمستخدمين في صنع القرارات الاقتصادية. ويرتبط أساس الاستحقاق بشكل أساسي بالفروض والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، ومن أهمها مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات ومبدأ الاستمرارية ومبدأ الدورية. وبناءً عليه، يمكن اعتبار أن أساس الاستحقاق المحاسبي يحظى باهتمام واسع على المستوى المهني للمحاسبة، نظراً لأهمية المعلومات التي يقدمها مقارنة بالأساس النقدي، وتفيد الأدبيات المحاسبية بأن أهمية المعلومات تأتي أساساً من أهمية تطبيق أساس الاستحقاق، فرقم الربح المحاسبي المعدّ وفق أساس الاستحقاق يعد أحد أهم المقاييس التي تعكس دقة وصحة وعدالة التقارير المالية وحجم تماثل المعلومات*Information Symmetry*، وأحد المؤشرات الرئيسية التي تبنى عليها قرارات المستثمرين ضمن أي منشأة، كما يعتمد عليه المساهمون في تقييمهم لأداء المنشأة ووضعها في السوق. بالتالي فإن معلومات الأرباح لأي منشأة والناتجة عن تطبيق أساس الاستحقاق، تعبر عن قدرة المنشأة الحالية والمستقبلية على توليد التدفقات النقدية.

2-6: مفاهيم القياس والاعتراف والإفصاح:

تعتبر كل من مفاهيم القياس والاعتراف والإفصاح مبادئ أساسية في الممارسة العملية للمحاسبة، وهي تعتبر مفاهيم متممة لاكتمال صياغة إطار مفاهيم التقارير المالية، لأنها تهتم بكيفية تسجيل العمليات وعرضها إضافة إلى الأحداث الاقتصادية الأخرى، ويتم استخدام أربعة مبادئ أساسية عند تسجيل العمليات وهي:

2-6-1: أساسيات القياس *Measurement Principles*:

القياس هو عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيعترف بها في القوائم المالية وتظهر بها في الميزانية وقائمة الدخل، ويضمن ذلك اختيار أساس محدد للقياس. وقد حدد إطار مفاهيم التقارير المالية وجود عدد من الأسس المختلفة للقياس تستخدم بدرجات مختلفة في تشكيلات متفاوتة في القوائم المالية وهذه الأسس تشمل:

2-6-1-1: التكلفة التاريخية *Historical cost*:

تُسجّل الأصول بالمبلغ النقدي المدفوع أو ما يعادله من نقدية، أو بالقيمة العادلة لما أعطي بالمقابل في تاريخ الحصول عليها. تُسجل الالتزامات بقيمة المتحصلات المُستلمة في مقابل الالتزام، أو في بعض الحالات (على سبيل المثال، ضريبة الدخل)، بمبلغ النقدية أو ما يعادله والذي من المتوقع أن يُدفع للوفاء بالالتزام ضمن النشاط العادي للشركة. وهناك اعتقاد أن المبلغ المدفوع لعنصر معين هو عبارة عن تمثيل صادق لهذا المبلغ. ويُفضّل العديد من المستخدمين التكلفة التاريخية لأنها توفر لهم معيارًا يمكن التحقق منه لقياس الاتجاهات التاريخية.

2-6-1-2: القيمة العادلة *Fair value*:

تُعرَّف القيمة العادلة بأنها "السعر الذي يتم استلامه لبيع أصل أو يتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس". وبالتالي، فإن القيمة العادلة تعتبر مقياس قائم على السوق. وفي الآونة الأخيرة، دعت المعايير الدولية للتقارير المالية بشكل متزايد إلى استخدام قياسات القيمة العادلة في القوائم المالية. وقد تكون معلومات القيمة العادلة أكثر فائدة من التكلفة التاريخية لأنواع معينة من الأصول والخصوم وفي بعض الصناعات. على سبيل المثال، تفصح الشركات عن العديد من الأدوات المالية بما في ذلك المشتقات بالقيمة العادلة. وتقوم بعض الصناعات، وشركات السمسرة وصناديق الاستثمار المشتركة، بإعداد قوائمها المالية الأساسية على أساس القيمة العادلة. عند الاستحواذ الأوليّ، تساوي التكلفة التاريخية القيمة العادلة، وفي الفترات اللاحقة، ومع تغير الظروف السوقية والاقتصادية، تتباعد التكلفة التاريخية والقيمة العادلة. وبالتالي، غالبًا ما توفر مقاييس أو تقديرات القيمة العادلة مزيدًا من المعلومات الملائمة حول التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المتعلقة بالأصل أو الالتزام على سبيل المثال، عندما تنخفض قيمة الأصول طويلة الأجل، يحدد مقياس القيمة العادلة أي خسائر انخفاض في القيمة حدثت.

ويرى مجلس معايير المحاسبة الدولية (*IASB*) أن المعلومات المتعلقة بالقيمة العادلة أكثر صلة بالمستخدمين من السجلات التاريخية، ولذلك منح مجلس المعايير الشركات خيار استخدام القيمة العادلة (يشار إليها باسم خيار القيمة العادلة)، على اعتبار أن القيمة العادلة أكثر ملاءمة من التكلفة التاريخية لأنها تعكس القيم النقدية الحالية المكافئة للأدوات المالية. ونتيجة لذلك، أصبح لدى الشركات الآن خيار في تسجيل حساباتها وفق القيمة العادلة لمعظم الأدوات المالية، إضافة إلى بنود مثل الذمم المدينة والاستثمارات وسندات الدين.

وقد ازداد استخدام القيمة العادلة في التقارير المالية، وعلى الرغم من ذلك فإن القياس على أساس القيمة العادلة يوفر استخدام العامل الشخصي في التقارير المحاسبية عندما تكون معلومات القيمة العادلة غير متاحة بسهولة. ولزيادة الاتساق وقابلية المعلومات للمقارنة في مقاييس القيمة العادلة، أنشأ مجلس معايير المحاسبة الدولية تسلسل للقيمة العادلة يوفر أولوية أساليب التقييم التي يجب استخدامها لتحديد القيمة

العادلة، وذلك عندما لا يُتاح سعر معلن لتحويل التزام أو أداة حقوق ملكية مماثلة أو مشابهة خاصة بالمنشأة ويُحتفظ بالبند المماثل من قبل طرف آخر على أنه أصل، فإنه يجب على المنشأة أن تقيس القيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق الملكية من منظور مشارك في السوق يحتفظ بالبند المماثل على أنه أصل في تاريخ القياس. وفي مثل هذه الحالات، يجب على المنشأة أن تقيس القيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق الملكية كما يلي::

أ- استخدام السعر المعلن في سوق نشطة للبند المماثل المحتفظ به من قبل طرف آخر على أنه أصل، إذا كان ذلك السعر متاحاً.

ب-إذا لم يكن ذلك السعر متاحاً، استخدام مُدخلات أخرى يمكن مشاهدتها أو من خلال تأكيد، مثل السعر المعلن في سوق تكون غير نشطة للبند المماثل المحتفظ به من قبل طرف آخر على أنه أصل.

ج- إذا لم تكن الأسعار التي يمكن رصدها في (أ) و (ب) متاحة، يمكن استخدام أسلوب تقويم آخر مثل:

- منهج الدخل (مثل أسلوب القيمة الحالية التي تأخذ في الحسبان التدفقات النقدية المستقبلية التي يتوقع مشارك في السوق تسلمها من الاحتفاظ بالالتزام أو أداة حقوق الملكية على أنه أصل
- منهج السوق مثل استخدام الأسعار المعلنة لالتزامات أو أدوات حقوق ملكية مشابهة مُحتفظ بها من قبل أطراف أخرى على أنها أصول.

ويلقى مدخل القيمة العادلة الكثير من التأييد للأسباب التالية:

أ- يساهم في إدخال معلومات السوق إلى القوائم المالية.

ب-يساهم في إدخال معلومات أكثر إلى القوائم المالية.

ج- يحقق متطلبات معايير الإطار المفاهيمي المحدد للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بشكل أفضل من أسس القياس الأخرى.

وعلى الرغم من ذلك وعند تطبيق القيمة العادلة يجب الأخذ بالحسبان العديد من المشاكل التي ترافق تطبيقه، **وفيما يلي أهم مزايا وصعوبات القيمة العادلة:**

مزايا القيمة العادلة:

أ- ملائمة لأنها تعكس الظروف الحالية الاقتصادية المرتبطة بالموارد والالتزامات الاقتصادية.

ب-تحقق متطلبات التمثيل الصادق للأصول والالتزامات من خلال إعطاء ترجيحات متوازية للتدفقات النقدية المستقبلية.

ج- تحقق شروط عدم التحيز وبالتالي فهي حيادية.

د- تحقق متطلبات التوقيت الملائم لأنها تعكس الظروف الاقتصادية عندما تحدث.

هـ- قابلة للمقارنة لأن القيمة العادلة لأي أصل أو التزام عند اقتنائه يعتمد على خصائصه وليس على خصائص المنشأة.

و- تعزز من الثبات لأنها تعكس نفس النوع من المعلومات كل فترة.

انتقادات القيمة العادلة:

أ- القصور في تعريف القيمة العادلة أو تحديدها، وكيفية تطبيقها.

ب-مشكلة القيمة العادلة من حيث القابلية للتحقق، فقد تكون عبارة عن مخرجات نظم رياضية مجردة جداً وغامضة جداً.

ج- دور الإدارة وأهليتها في إجراء تقديرات القيمة العادلة، لأن هذا المدخل يتطلب استخدام الأحكام والتقديرات في تحديد الافتراضات التي تقاس على أساسها عناصر الأصول والالتزامات، وبالتالي فإن دقة القياس تتوقف على دقة الافتراضات.

2-6-2: مبدأ الاعتراف بالإيرادات *Revenue Recognition Principle*:

يتحقق الإيراد في المحاسبة على أساس البيع، ويعبر الإيراد عن الدخل الذي ينشأ عن نطاق ممارسة المنشأة لأنشطتها العادية، ويشار إليه بمسميات متعددة مثل المبيعات والفوائد والأتعاب وأرباح الأسهم والإتاوات. وهناك خمس خطوات للاعتراف بالإيراد:

أ- وجود عقد مع العملاء.

ب-تحديد كيفية أداء الالتزامات في العقد.

ج- تحديد سعر الصفقة.

د- تخصيص سعر الصفقة من أجل تأدية الالتزام.

هـ- الاعتراف بالإيراد عند أداء كل التزام.

أي يمكن الاعتراف بالإيراد عند تحققه، وتعد الإيرادات مكتسبة عندما تنجز وبشكل جوهري ماعليها أن تفعله ليصبح لها الحق بالمنافع المقدمة من قبل الإيراد.

2-6-3: مبدأ الاعتراف بالمصاريف *Expense Recognition Principle*:

تُثبت المصروفات في قائمة الدخل عندما ينشأ نقص في المنافع الاقتصادية المستقبلية، متعلق بنقص في أصل، أو زيادة في التزام، يمكن قياسه بطريقة يمكن الاعتماد عليها. يعنى ذلك – في الواقع- أن إثبات المصروفات يحدث – بشكل متزامن – مع إثبات زيادة في الالتزامات، أو نقص في الأصول (على سبيل

المثال، استحقاق حقوق الموظفين، أو استهلاك المعدات). وتُثبت المصروفات في قائمة الدخل على أساس وجود ارتباط مباشر بين التكاليف التي تم تحملها واكتساب بنود محددة من الدخل. ويشار إلى هذا الإجراء –عادةً– على أنه مقابلة المصاريف بالإيرادات، وينطوي على إثبات –متزامن أو مترافق– للإيرادات والمصروفات التي تنتج – بشكل مباشر ومشترك– من نفس المعاملات، أو الأحداث أخرى؛ على سبيل المثال، تُثبت المكونات المتنوعة للمصروف التي تتكون منها تكلفة البضاعة المباعة في نفس وقت إثبات الدخل المُستمد من بيع البضاعة.

وبالرغم من ذلك، لا يسمح تطبيق مفهوم المقابلة بموجب "إطار المفاهيم" بإثبات بنود في الميزانية لا ينطبق عليها تعريف الأصول، أو الالتزامات. عندما يكون متوقعاً أن تنشأ منافع اقتصادية على مدى عدة فترات محاسبية، وأن الارتباط مع الدخل يمكن تحديده – فقط– بصورة عامة أو بشكل غير مباشر، فإنه تُثبت المصروفات في قائمة الدخل على أساس إجراءات توزيع منتظمة ومنطقية. وغالباً ما يعد ذلك ضرورياً عند إثبات المصروفات المرتبطة باستخدام الأصول مثل العقارات والآلات والمعدات، والشهرة، وبراءات الاختراع والعلامات التجارية؛ في مثل هذه الحالات، يشار إلى المصروف على أنه استهلاك، أو إطفاء. يُقصد من إجراءات التوزيع تلك أن تُثبت المصروفات في الفترات المحاسبية التي تُستهلك، أو تنقضي فيها المنافع الاقتصادية المرتبطة بهذه البنود. يتم إثبات النفقة مصروفاً في قائمة الدخل فوراً عندما لا تنتج أي منافع اقتصادية مستقبلية، أو عندما تصل المنافع الاقتصادية إلى المدى الذي لا تتأهل بعده، أو تتوقف تلك المنافع عن تؤهلها، للإثبات في الميزانية على أنها أصل. يتم إثبات مصروف – أيضاً– في قائمة الدخل في تلك الحالات التي يتم فيها تحمل التزام بدون إثبات أصل، كما هو الحال عندما ينشأ التزام بموجب ضمان منتج.

4-6-2: مبدأ الإفصاح الكامل. *Full Disclosure Principle*:

مثلت قضية الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية والخصائص التي يجب أن تتوفر فيها المعلومات المحاسبية، محوراً مهماً في التنظيم والبحث المحاسبي خلال عقود طويلة. ويتعاظم دور الإفصاح في تنمية الثقة بين المستثمرين والشركات المساهمة مما ينعكس على تطور الاستثمارات وازدهارها. والإفصاح *Disclosure*لغة يعني أنه يمثل حالة الكشف عن الحقائق بحيث تظهر بشكل شفاف وعادل للوجود، أي يمكن القول بأن الإفصاح يتمثل في عملية الكشف عن جميع المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية والتي تهم جميع الأطراف ذات الصلة. حيث يقضي هذا المبدأ بضرورة شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة الضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية، **ويعتمد مبدأ الإفصاح الشامل على الفروض الرئيسية التالية:**

- إن احتياجات المستخدمين الخارجيين للمعلومات المحاسبية يمكن مقابلتها بمجموعة من القوائم المالية ذات الغرض العام.

- إن هناك احتياجات مشتركة للأطراف الخارجية يمكن مقابلتها إذا ما اشتملت التقارير المالية ذات الغرض العام على معلومات ملائمة عن الدخل والثروة.
- وعليه فإن دور المحاسب في الإفصاح عن المعلومات الملائمة للاحتياجات الخارجية يتحدد في إعداد وعرض القوائم المالية الأربعة التالية كحد أدنى(قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغيير في حقوق الملكية، قائمة التدفق النقدي).

2-7: قيود التكلفة *Cost constraints*:

تعد التكلفة قيداً شائعاً على المعلومات التي يمكن توفيرها من خلال التقرير المالي، فالتقرير عن المعلومات المالية يتطلب تكاليف، ومن المهم أن تكون تلك التكاليف مبررة من خلال منافع التقرير عن تلك المعلومات. وتوجد أنواع عديدة من التكاليف والمنافع التي ينبغي أن تُؤخذ في الحسبان. ويبذل مزودو المعلومات المالية معظم جهودهم في جمع المعلومات المالية، والتعامل معها، والتحقق منها ونشرها، ولكن–في النهاية– يتحمل المستخدمون تلك التكاليف في شكل عوائد مخفضة. إضافة إلى ذلك يتحمل مستخدمو المعلومات المالية –أيضاً– تكاليف تحليل وتفسير المعلومات المُوفرة. وإذا لم تُوفر المعلومات اللازمة، فإن المستخدمين يتحملون تكاليف إضافية للحصول على تلك المعلومات من مكان آخر، أو لتقديرها. وإن التقرير عن المعلومات المالية التي تعد ملائمة وتعبر –بصدق– عما تستهدف أن تعبر عنه يساعد المستخدمين على اتخاذ القرارات بمزيد من الثقة. وينتج عن هذا عمل أسواق رأس المال بشكل أكثر كفاءة، وتكلفة أقل لرأس المال للاقتصاد ككل. أيضاً، يتلقى مستثمر، أو مقرض، أو دائن آخر بعينه، منافع من خلال اتخاذ قرارات أكثر استنارة. بالرغم من ذلك، من غير الممكن أن توفر التقارير المالية ذات الغرض العام جميع المعلومات التي يجدها كل مستخدم ملائمة. بسبب ملازمة الجوانب الشخصية، سوف تختلف تقديرات الأفراد المختلفة لتكاليف ومنافع التقرير عن بنود معينة من المعلومات المالية. وبناءً عليه، يسعى المجلس إلى الأخذ في الحسبان التكاليف والمنافع المتعلقة بالتقرير المالي بشكل عام، وليس –فقط– المتعلقة بمنشآت معدة للتقرير بعينها. ولا يعنى ذلك أن تقديرات التكاليف والمنافع تبرر–دائماً– نفس متطلبات التقرير لجميع المنشآت. قد تكون الاختلافات مناسبة نظراً للأحجام المختلفة للمنشآت، أو للطرق المختلفة لزيادة رأس المال (بشكل عام، أو بشكل خاص)، أو لاحتياجات المستخدمين المختلفين أو لعوامل أخرى.

ملحق للمطالعة: مشروع الإطار المفاهيمي لـ*FASB*و*IASB*[8]:

في شهر تشرين الأول من عام 2004 قرر الـ*FASB* و*IASB* إضافة مشروع مشترك بينهما لتطوير إطار مفاهيمي محسن يعتمد على الأطر المفاهيمية القائمة.

وذلك بهدف إيجاد قاعدة صلبة لوضع معايير محاسبية مستقبلية تعتمد على المبادئ *Principle based standers* ومنسجمة داخلياً (غير متناقضة) وتعمل على تحقيق التوافق الدولي كما رغب كل من الـ*FASB* و*IASB* في تطوير بعض أجزاء الأطر المفاهيمية الموجودة وتعديلها مثلا: لا يتضمن كلا الإطارين تحديد مفهوم منشأة التقرير *Reporting Firm*. **ووضع المشروع المشترك ثماني فقرات أساسية للنقاش والبحث هي كالآتي:**

1- الأهداف والخصائص النوعية.
2- تعاريف العناصر، الاعتراف وإلغاء الاعتراف.
3- القياس.
4- مفهوم منشأة التقرير.
5- حدود التقرير المالي والعرض والافصاح.
6- عرض الإطار المفاهيمي.
7- تطبيق الإطار المفاهيمي على المنشآت غير الهادفة للربح.
8- قضايا أخرى إذا وجدت.

ويتم الاتفاق على القضية الأولى وأصدرت *FASB* بيان المفاهيم رقم 8 في أيلول عام 2010 الذي تضمن فصلين حول موضوعين، يحلان محل بيان المفاهيم رقم 1 وبيان المفاهيم رقم 2.

وبذلك يكون *FASB* أصدرت ثمانية بيانات حول المفاهيم التي خضعت للتطوير والتعديل وهي:

الرقم	الموضوع	التاريخ
1	أهداف عملية التقرير المالي من قبل المنشآت التجارية	1978
2	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	1980
3	عناصر القوائم المالية للمنشآت التجارية	1980
4	أهداف عملية التقرير المالي من قبل المنشآت غير التجارية	1980
5	الاعتراف والقياس في القوائم المالية للمنشآت التجارية	1984
6	عناصر القوائم المالية (حل محل البيان رقم 3)	1985
7	استخدام معلومات التدفق النقدي والقيمة الحالية في القياس المحاسبي	2000

8-القاضي، حسين؛ حمدان، مأمون؛ المصري، تيسير ويوسف، علي، 2017، **"نظرية المحاسبة"**، كلية الاقتصاد، منشورات جامعة دمشق، ص ص182-184.

8	بيان المفاهيم رقم (8): الأهداف العامة لعملية التقرير المالي، والخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة	2010

تغطي هذه البيانات قضايا أساسية في عملية وضع المعايير المحاسبية والممارسة العملية حيث تغطي القضايا الآتية:

1- أهداف عملية التقرير المالي من قبل المنشآت التجارية

2- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفيدة

3- عناصر القوائم المالية (يحدد شروط تعاريف العناصر ومتطلباتها وهي: الأصول، الالتزامات، حقوق الملكية، المصاريف).

4- معايير الاعتراف بتلك العناصر وقياسها.

5- استخدام معلومات التدفقات النقدية، والقيمة الحالية في المقاييس المحاسبية

وبيانات المفاهيم المحاسبة المالية هي واحدة من سلسلة منشورات الإطار المفاهيمي للمحاسبة والتقرير المالي، ومنذ نشر بيان المفاهيم الأخير، فإن الـ*FASP* أخذت على عاتقها مشروع مع مجلس معايير المحاسبة الدولية *IASB* لتحسين الأطر المفاهيمية بينهما وتقليل التباين الموجود.

1) أسئلة صح / خطأ *True/False*

	السؤال	صح	خطأ
1	نحتاج إلى إطار عمل مفاهيمي لكي تكون عملية وضع القواعد المحاسبية مفيدة	✓	
2	يعد الإطار المفاهيمي على أنه معيار تقرير مالي دولي		✓
3	يحدد الإطار المفاهيمي معايير لأغراض عملية قياس محددة أو إفصاحات بعينها		✓
4	تعتبر خاصية الملاءمة من الخصائص المعززة للمعلومات المحاسبية		✓
5	تعد المعلومات عن المنشأة المعدة للتقرير أكثر فائدة وتكون لها قابلية للمقارنة إذا تمكن المستخدمين من تحديد وفهم أوجه التشابه والاختلافات بين البنود	✓	
6	يقصد بتوفير المعلومات في الوقت المناسب، إتاحة المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في القرارات	✓	
7	تعتبر المعلومات الناتجة عن تطبيق الأساس النقدي أفضل من المعلومات الناتجة عن تطبيق أساس الاستحقاق		✓
8	إن القياس على أساس القيمة العادلة يعزز من استخدام العامل الشخصي في التقارير المحاسبية	✓	
9	يقضي مبدأ الإفصاح بضرورة شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة الضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية،	✓	

2) أسئلة خيارات متعددة *Multiple Choices*

1- حتى تحقق المعلومات المالية خاصية الملاءمة يجب أن يكون لها:

أ) قيمة تنبؤية ب) قيمة تأكيدية

ج) أهمية نسبية د) جميع الأجوبة صحيحة

2- حتى تكون المعلومات المالية معبر عنها بصدق يجب أن تكون:

أ) ممثلة بشكل كامل ب) حيادية

ج) خالية من الأخطاء. د) جميع الأجوبة صحيحة

3- من الفروض الأساسية في المحاسبة:

أ) فرض الكيان الاقتصادي ب) فرض الاستمرارية.

ج) فرض الدورية. د) جميع الأجوبة صحيحة.

4- من مزايا القيمة العادلة:

أ) ملائمة ب) حيادية.

ج) قابلة للتحقق د) أ و ب.